

إصابة ٥ عسكريين بتفجير إرهابي لنفسه بريف درعا.. و٥ تفجيرات متزامنة ضربت مناطق سيطرة ميليشيات أردوغان

## الجيش و«الحربي» يدمران مقرات وشبكات أنفاق لإرهابيي الشمال



الطيران الحربي السوري يدمر مقرات جبهة النصرة في ريف حماة الشمالي (عن الانترنت)

## قولاً واحداً

### معادلة كسر الحصار

مازن بلال

يعتبر الكثير من القوى الدولية أن معركة العقوبات الاقتصادية بحق سورية جزء من الأزمة، ويتم تأجيل بحثها لتصبح ضمن سلة الحل السياسي المتعثر لسبب وحيد مرتبط بعدم القدرة على خلق توازن سوري جديد، فالعقوبات لم تعد عامل قوة للأطراف التي تواجه الحكومة السورية، بل محاولة لإيجاد قوى جديدة يمكنها أن تخلق توازناً يحقق شروط الحل السياسي وفق التوجه الأوروبي بالدرجة الأولى.

وحتى نستطيع قراءة منطق العقوبات الحالي فلا بد من ملاحظة الشكل التحفيزي المرافق له، فصناديق الائتمان التي يتم التطرق لها هي جزء من هذه الآلية ومن البحث عن شركاء محليين يعيدون طرح عملية التفاوض من جديد، ورغم أن الأزمة السورية في ظاهرها أعمق من العقوبات لكن حالة «السكون» بين القوى حالياً تشكل عامل قلق للجميع، فلا التحرك العسكري ممكن مع وجود خطوط حمراء دولية ولا الحل السياسي قادر على الانطلاق لأنه لم يعد يشكل رهاناً لإضعاف الحكومة السورية، وتدخل هنا شروط رفع العقوبات كمنقطة ارتكان لإعادة بناء الحل السياسي عبر دفع المساحة السورية لطرح قوى جديدة، لكنها متشابكة مع طبيعة الحل الاقتصادي للأزمة الذي يمكن أن يفتح أبواباً تقاوضية جديدة.

عملياً فإن الحصار والعقوبات أمر مرهق للمجتمع السوري عموماً، وهو في الوقت نفسه يطرح تساؤلات على مستوى الداخل السوري حول مستقبل الواقع المعيشي، وهي أسئلة مطروحة أمام الاقتصاديين والمتمولين في أن، على حين يتم عزل السياسة على المستوى الإجمالي عند طرح هذه المعضلة، فالسياسة وفق هذا التصور عاجزة حالياً ويمكن أن تأتي مع الحل الاقتصادي القادرة على كسر الحصار ورفع العقوبات.

في المقابل فإن تجاوز المعضلة الاقتصادية يحتاج بالفعل إلى قوى جديدة بعيدة عن الشروط الأوروبية والأميركية إجمالاً، ففي واقع الأزمة سيكون «الرأسمال الوطني» حالة فارقة لا تستطيع رفع العقوبات لكنه يحاول بناء واقع مواز، فتجارب الحصار العالمية تقود إلى تصوراتين: الأولى إنتاج واقع سياسي هش كما حدث في ليبيا بعد أزمة لوكربي كتمثال، أو حتى العراق بعد عملية احتلال الكويت، وفي هذه الحالة تقسم الاشتراطات الدولية لقوى تموّل أغلبها في الخارج وغير قادرة على التأثير إلا في حالة الانهيار العام، العراق نموذجاً، لتعيد صياغة معادلة سياسية أكثر هشاشة وغير قابلة للتوازن.

الثانية واقع بناء قوة الدولة كما حصل في كوبا وإيران وكوريا، وفي هذه الحالة يصبح الحصار جزءاً من حياة الدولة والمجتمع ويشكل معادلة توازن دولي وذلك بغض النظر عن الحالة الداخلية.

واقع الأزمة في سورية لا يمكن أن يتجه نحو أي من التصورين السابقين، فتعقيدات الأزمة فرضت وجوداً عسكرياً دولياً، وهو ما يستدعي بناء حالة مختلفة على المستوى السياسي، وذلك قبل أي تفصيل مرتبط ببناء اقتصادي يقود لحل سياسي وفق الرؤية الأوروبية، والحديث القديم عن «عقد اجتماعي جديد» أو دستور وفق المنطق الدولي حالياً، يتطلب بالفعل إعادة التفكير بهذا العقد لأنه «ميثاق قوة» داخلي وليس شرطاً سياسياً مسبقاً لحل الأزمة، وفي البحث الدولي عن قوى جديدة لتوفير توازن مختلف ربما تحتاج لقوى لا تكون على طولة التفاوض بل ترسم مسار السلم القادم ليصبح التفاوض سورياً لتثبيت القوة وليس سلباً دولياً يؤدي لضياح مستقبل المواطن السوري الذي دفع ثمن تصارع إقليمي ودولي، ويحاول اليوم البحث عن استمرار وجوده وسط معادلة العقوبات والحصار.

## الميليشيات تشترب

### للمشاركة في «أستانا ١٣»!

الوطن - وكالات

تفصيلاً لأجندات مشغليها الخارجيين، اشترط وفد الميليشيات المسلحة إلى جولات محادثات أستانا حول سورية، وقف العملية العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية في إدلب للمشاركة في جولة «أستانا ١٣».

وقال المتحدث باسم وفد الميليشيات المسلحة، أمين العاسمي، في تصريح بشأن مشاركتهم في جولة «أستانا ١٣»، بحسب مواقع إلكترونية معارضة: «إنه لا يوجد قرار واضح حتى الآن للمشاركة في الجولة الجديدة من مفاوضات أستانا، مؤكداً وجود مفاوضات لوقف إطلاق النار في إدلب».

ولم يستبعد العاسمي، أن تشارك الميليشيات مجدداً في اجتماع أستانا المقبل في حال قرر الروس والدولة السورية وقف إطلاق النار ضد التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة في إدلب.

ولم يأت العاسمي على ذكر الاعتداءات الإرهابية المتكررة التي تنفذها التنظيمات الإرهابية في إدلب على القرى والبلدات الآمنة في محيط المنطقة «المزعة عن السلاح»، التي نص عليها «اتفاق إدلب»، حيث راف ضحيتها الأسبوع الماضي فقط عشرات الشهداء والجرحى.

جاء تصريح العاسمي بعد إعلان رئيس ما تسمى «هيئة التفاوض» المعارضة، نصر الحريري، في «تفريدة» عبر حسابه في «تويتر»، إيقاف كل أشكال التواصل مع روسيا طالما أن العملية العسكرية لاستئصال الإرهاب من إدلب مستمرة؛ ومطالبة الميليشيات المسلحة المشاركة في اجتماعات «أستانا» باتخاذ القرار نفسه. ومن المقرر أن تنطلق الجولة ١٣ من محادثات أستانا، في ١ و ٢ من شهر آب المقبل. وتشن قوات الجيش العربي السوري منذ نحو أكثر من شهرين بالتعاون مع القوات الحليفة والريدية عملية عسكرية ضد التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة في محافظة إدلب ومحيطها من أرياف حماة وحلب واللاذقية، لتطهير المنطقة من الإرهاب، الذي يقوده تنظيم «جبهة النصرة» المصنف على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية.

وحقق الجيش العربي السوري خلال العملية العسكرية من ريف حماة الشمالي وكبد التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة خسائر فادحة بالارواح والعتاد والمعدات. ووفد الميليشيات ويتفاوض موقف «الهيئة» وفود الميليشيات مع ما كشفت عنه موسكو من مسعى أميركي لشلط «الضرورة» من قائمة التنظيمات الإرهابية وإدراجها في المحادثات حول الأزمة السورية.

## يتحالف مع الاحتلال الأميركي ويتجنب التنسيق مع الحكومة السورية!

### «با يا دا»: أي هجوم تركي سيجابه بمقاومة



عناصر من ميليشيات «با يا دا» الكردية في ريف الرقة (عن الانترنت)

ولكن إذا لم تتخذ تركيا من الحوار أساساً للحل وهاجمت حينها سقناوم». ولفت إلى أنه «بلا شك، لدى تركيا نية في الهجوم على شمال شرق سورية، (فقد) استقدمت الأسلحة الثقيلة ومجموعات مرتزقة للحدود، على الجميع أن يعلم أن هجوماً تركيا في حال وقوعه لن يسجل

الفوضى لشعب المنطقة فقط، بل سيجلب سيكون له تداعيات على السياسية الأميركية والروسية أيضاً». وأضاف: «الدولة التركية في الوضع التركي المتأزم، وقال: «الدولة التركية وحكومة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، تعاني من أزمات على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي»، وأضاف: «إذا شنوا هجوماً بعقلية فاشية على شمال شرق سورية، فلن يجدوا حلاً ولا لمشاكل تركيا. لا يحق لأردوغان وحكومته شن هجوم على شمال شرق سورية».

يأتي ذلك بعد يوم من إعلان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أن تركيا صممة على تدمير «الهمر الإرهابي» شرق الفرات في سورية، مهما كانت نتيجة المحادثات مع الولايات المتحدة حول إنشاء ما يسمى

على المدارس والمستشفيات، في بيئات الحروب في ٢٠ دولة خلال ٢٠١٨.

وأظهر التقرير، أن «وحدات حماية الشعب» الكردية، استخدمت ٢٤ مدرسة ومستشفى بسورية لأشغالها العسكرية، إلى جانب استخدام ١٤ أخرى كمستودعات للذخيرة.

ووفق التقرير تجنيد «قوات سورية الديمقراطية- قسد» التي تعتبر «وحدات الحماية» عامودها الفقري، ٣١٣ طفلاً من أصل ٨٠٦ أطفال مجندين في عموم سورية خلال ٢٠١٨.

وبحسب التقرير، فإن ٤٠ بالمئة من الأطفال المقاتلين في صفوف «قسد»، هم من الفتيات القاصرات، نصفهن تقل أعمارهن عن ١٥ عاماً، على حين جندت «هيئة تحرير

الشام» الواجهة الحالية لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابية، ١٨٧ طفلاً، وميليشيات «الجيش الحر» الإرهابي ١٧٠ طفلاً.

ووفق التقرير وقوع أكثر من ٢٤ ألف حادث انتهاك وعنف ضد الأطفال في مناطق تشهد حروباً في ٢٠ دولة العام الماضي.

وبحسب التقرير، لوحظت زيادة «مثيرة للقلق» في عدد الانتهاكات المنسوبة إلى الدول والتحالفات الدولية، وبلغت أعداد الأطفال الذين قتلوا وأصيبوا بإعاقات في بيئات الحروب سنوية قياسية.

وتصدرت أفغانستان قائمة الدول التي سقط فيها أكبر عدد من الضحايا الأطفال، خلال ٢٠١٨، حيث بلغ عدد الأطفال القتلى والمصابين فيها ٣ آلاف و٦٦ طفلاً.

الحربي الذي شن غارات مكثفة على مواقعهم وتحصيناتهم في الطامنة وطنين والصيد وكفر زيتا وحصرايا ومورك والجيبين بريف حماة الشمالي والشامي الغربي، ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد منهم وتدمير عتادهم الحربي.

وفي سهل الغاب غربي حماة، وبالتراشق مع ضربات من راجمات الصواريخ، شن الطيران الحربي غارات مكثفة على مواقع الإرهابيين في قسطنون وزيزون والعكاوي وخربة الناقيس والمنصورة والزبارة والدماق والزقوم والقاهرة والحويجة والحواش والسرمانية، ما أسفر عن مقتل العديد من الإرهابيين الذين يتنمون لما تسمى «غرفة عمليات الفتح المين» والحزب الإسلامي التركستاني» وإصابة آخرين إصابات بالغة وتدمير عتادهم الحربي أيضاً.

وعرف من الإرهابيين القتلى بريف حماة الشمالي، أبو حمزة كسيبية وأبو حسن شيخ

حماة - محمد أحمد خيازي دمشق - الوطن - وكالات

كف الجيش العربي السوري وسلاح الجو من استهدافهما للتنظيمات الإرهابية في شمال غرب البلاد، ما أدى إلى تدمير مقرات وشبكات أنفاق لهم ومقتل العشرات منهم، وذلك رداً على اعتداءاتهم المتكررة على المدن والقرى الآمنة.

وفي التفاصيل، فقد رد الجيش بطيرانه الحربي وراجمات صواريخه على اعتداءات تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي والميليشيات المخالفة معه، المتكررة على مدن حمص ومحتطها الحاربية والسقيلية وسلب وبلدات جورين وبريدج والحاكورة بسهل الغاب الغربي بريف حماة الشمالي، ودمر لهما مقرات وشبكات أنفاق في ريف حماة الشمالي وإدلب الجنوبي وجبدها خسائر كبيرة بالأفراد والعتاد.

وفي وقت سابق من يوم أمس اعتدت التنظيمات الإرهابية التي ترغف شارات «النصرة» وميليشيات «الفتح المين» والحزب الإسلامي التركستاني» بالقذائف الصاروخية على قرى جورين وبريدج والحاكورة وبعض النقاط العسكرية بسهل الغاب الغرب، واقتصرت أضرارها على المايات، بعد أن اعتدت ليل أول من أمس بعدة قذائف صاروخية أيضاً، على حمص ومحتطها الحاربية وعلى السقيلية وسلب، ما أدى إلى إصابة عدد من

وبين مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش تصدى أمس أيضاً لهجوم مجموعات من «النصرة» على محور الحماميات بريف حماة الشمالي وخاض معها اشتباكات ضارية، أسفرت عن مقتل العديد من الإرهابيين وجرح وفرار من بقى حياً.

وأوضح المصدر، أن الجيش رد اعتداءات إرهابيي «الضرورة» وحافظه بالطيران

## «واشنطن بوست»: أميركا تخاطر

### ٢٠ ألف سوري يعيشون في «الركبان»

الوطن - وكالات

أكدت صحيفة «واشنطن بوست»، أن قوات الاحتلال الأميركية تحاصر المدنيين المحتجزين في «مخيم الركبان» الواقع على الحدود السورية الأردنية العراقية ويبعد ١٥ كم فقط عن قاعدة التفن العسكرية غير الشرعية التي أقامتها في المنطقة.

ونقلت مواقع إلكترونية معارضة، أمس، عن الصحيفة قولها في تقرير: «إن الحكومة الأميركية ترفض إطعام ٣٠٠٠٠ سوري سوري موجودين (محتجزين) في مخيم الركبان ويبعدون ١٥ كم فقط عن قاعدة التفن العسكرية، التي أقامها الاحتلال الأميركي بشكل غير شرعي فيما تسمى منطقة الده».

وزعمت الصحيفة، بأن المدنيين المحتجزين في المخيم يعيشون تحت الحماية الأميركية (...). ولذلك تتحمل الولايات المتحدة الأميركية المسؤولية الأخلاقية تجاه هذا المخيم الذي يعاني من انعدام الأطعمة، المياه، والأدوية، ولفتح إلى أنه مع تصاعد الأزمة الإنسانية التي تضرب المخيم، تقف الولايات المتحدة بموقف المتفرج، فهي تشاهد المدنيين وهم يتضورون جوعاً، ومهددين فعلاً بالموت نتيجة للجوع.

يذكر أن المدنيين الموجودين في «مخيم الركبان» هم من الذين فروا من إجرام تنظيم داعش الإرهابي وأغلبهم من ريف حمص ومدينة تدمر.

وتسيطر على المخيم ميليشيات مسلحة مدعومة من قوات الاحتلال الأميركي التي أقامت قاعدة «التفن» العسكرية في المنطقة القريبة من المخيم، وتبثز المدنيين وتسيطر على معظم المساعدات الإنسانية التي تصل إلى المخيم وتمتعهم من الخروج إلى مناطق سيطرة الدولة السورية.

والأربعاء الماضي، أعلن رئيس المركز الوطني الروسي لإدارة الدفاع، الفريق أول ميخائيل ميرونتسييف، للصحفيين، في اجتماع لفر الإدارة الرئيسي المشترك الروسي-السوري، أنه يفضل الجهود الروسية والسورية، غادر أكثر من ١٧٠٠٠ شخص مخيم الركبان للنازحين.

وقال ميرونتسييف: «كان من الممكن ضمان خروج أكثر من ١٧ ألف مواطن سوري تم احتجازهم قسراً في مخيم الركبان الواقع في منطقة التفن الباغلة مساحتها ٥٥ كيلومتراً، التي تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية».

وأضاف ميرونتسييف: «إنه «على الرغم من تصريحات المعارضة، فإن السلطات السورية توفر للناس العودة الآمنة والكريمة من الركبان».

وذكر ميرونتسييف، أن «المخيم كان يضم، بحسب السلطات الروسية والسورية، نحو ٥٠ ألف شخص، وفقاً لوزارة الدفاع الروسية، يحتفظ المسلحون الذين تسيطر عليهم الولايات المتحدة بالأشخاص هناك بالقوة، ومن أجل الخروج من المخيم يطلب منهم دفع مبلغ كبير بالدولار، لا قدرة على دفعه بالنسبة للناس العاديين».

الوطن - وكالات

مع تواصل تهديدات النظام التركي بشن عدوان على مناطق سيطرة الميليشيات الكردية شرق الفرات، ذكر «حزب الاتحاد الديمقراطي- با يا دا»، أن أي هجوم سيجابه بمقاومة كبيرة وسيكون له تداعيات على السياسة الأميركية والروسية.

وأوضح الرئيس المشترك لـ«با يا دا»، شاموز حسن، أن تركيا تسعى إلى زعزعة أمن المنطقة بأي شكل من الأشكال، وقال: «مرات عديدة ثبتت الصلة الوثيقة بين الدولة التركية (وتنظيم داعش) (الإرهابي) واتضح أن تركيا تقف وراء هجمات المرتزقة».

وذكر حسن الذي يتحالف حزبه مع قوات الاحتلال الأميركي ويتجنب التنسيق والحوار مع الدولة السورية، من أن التهديدات التركية ستعيد إحياء داعش، وقال: «هناك عدد كبير من المرتزقة المعتقلين.. يجب حل هذه المعضلة، هناك جهود تبذل في هذا الإطار، ولكن التهديدات التركية ضد شمال شرق سورية تعيد النفس للمرتزقة».

ومن شأن شن النظام التركي عدوان ضد الميليشيا الكردية في تل أبيب أن يزيد من توتر علاقته مع أميركا التي تحتل المدينة، وتطالب على الدوام بعدم القيام بأي عملية عسكرية ضد الميليشيات الكردية في المناطق التي توجد فيها قوات احتلال أميركية.

وسبق أن قام النظام التركي باحتلال مدينة عفرين في ريف حلب الشمالي التي كانت «وحدات حماية الشعب» الكردية النزاع المسلح لـ«با يا دا» تسيطر عليها، بعدما رفضت دخول الجيش العربي السوري إلى المنطقة، مع اتخاذ أميركا موقف المتفرج، رغم مزاعمها بدعمها للأكراد.

وأكد حسن، أن «الدولة تشكل تهديداً لأمن المنطقة فهي تطبق سياسة الإباداة بحق الكرد، وما لم تتمكن النصرة وداعش من تحقيقه، تسعى تركيا لتحقيقه، تركيا تتبع سياسة خطرة وقذرة، لا أحد يقبلها».

وكتب حسن الإدعاءات التركية قائلاً: «لم تطلق رصاصاً واحدة من شمال شرق سورية باتجاه تركيا، على العكس تماماً، كل الهجمات التي حصلت على الحدود كانت من الجانب التركي. تركيا تهدد أمن وسلم المنطقة، يجب وضع حد للتهديدات التركية. المجتمع الدولي والأمم المتحدة، يجب أن تعلم أن تركيا تهدد الأراضي السورية ومستقبل المنطقة».

وأشار حسن إلى أن «الدول المعنية» إذا كانت راغبة بحماية المنطقة، يجب عليها سد الطريق أمام اصطباذ أكثر من عصفور أن تركيا تريد اصطباذ أكثر من عصفور بحجر واحد. أولاً، احتلال جزء من الأراضي السورية وإيابة الكرد». ولفتح إلى أن «تركيا تتذرع أنها تريد إعادة من تسعيم بالمواطنين السوريين ولكن هم في حقيقتهم مرتزقة مرتبطون بتركيا، وأضاف: «تسعى تركيا من خلال ذلك إلى تطهير المناطق الكردية من الكرد وتوطين المرتزقة بدلاً منهم. تركيا تريد حكومة مرتبطة بالإخوان المسلمين وبالدولة التركية وهذا وضع خطر للغاية».

وذكر حسن أن مناطق شمال شرق سورية هي مناطق آمنة وأن تركيا هي التي تهدد أمنها، وقال: «القوى الدولية كيف يمكنها حماية أمن المنطقة. الحوار هو الأساس،